

Distr.
LIMITED

TD/L.406
24 April 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الثانية عشرة

أكرا، غانا

٢٠-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

موجز المائدة المستديرة المواضيعية التفاعلية ٢

إيجاد بيئة مؤسسية مفضية إلى زيادة الاستثمار الأجنبي والتنمية المستدامة

١- المائدة المستديرة المواضيعية التفاعلية بشأن "إيجاد بيئة مؤسسية مفضية إلى زيادة الاستثمار الأجنبي والتنمية المستدامة" جمعت بين وزراء رئيسيين ومسؤولين كبار من جميع المنطق ورؤساء منظمات دولية، وكذلك ممثلين من قطاع الأعمال والمجتمع المدني.

٢- وتضمنت عضوية الفريق، الذي أدار مناقشاته فخامة السيد ب. مباكا، الرئيس المشارك، مرفق المناخ الاستثماري لأفريقيا (رئيس تزانبا السابق)، معالي الأستاذ غ. ل. بيريس، وزير تنمية الصادرات والتجارة الدولية، سري لانكا؛ ومعالي السيد شكري المامغلي، كاتب الدولة لدى وزير التجارة، تونس؛ ومعالي السيد س. كيوانوكا، وزير الدولة للمالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، أوغندا؛ ومعالي السيد ر. روبنسون، وزير الدولة، وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية، جامايكا؛ ومعالي السيد بي كزيابوزوهن، نائب وزير التجارة، جمهورية الصين الشعبية؛ ومعالي السيد أ. ب. بايجه، نائب الوزير الأمين العام للتجارة، وزارة الصناعة والسياحة والتجارة، إسبانيا؛ ومعالي السيد م. بيلكا، الأمين التنفيذي، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (ورئيس وزراء بولندا السابق)؛ والسيد م. أمانو، نائب الأمين العام، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وكان المناقشون السيدة د. غ. وهرل، أمينة الدولة للشؤون البرلمانية، وزارة الاقتصاد، ألمانيا؛ والسيد م. لانيماي، وكيل الوزارة للشؤون الاقتصادية والإنمائية، وزارة الخارجية، إستونيا؛ والسيدة ج. كوتيه، الممثلة الدائمة للغرفة التجارية الدولية، جنيف؛ والسيدة م. ف. ستيشيل، مركز البحوث المتعلقة بالشركات المتعددة الجنسيات (SOMO)؛ والسيد ف. سيدانو، مدير العمليات الاستثمارية وتشجيع الاستثمار، الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار، الأرجنتين؛ والأونرايل أ. م. ب. دارامي، مفوض شؤون التجارة والجمارك والصناعة والمناجم وحرية الحركة، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٣- وناقشت المائدة المستديرة المسائل الرئيسية في مجال تحسين بعد التنمية في سياسات الاستثمار الوطنية والدولية وبناء القدرات المؤسساتية اللازمة لزيادة ما يمكن أن تحققه تنمية الاستثمارات ومؤسسات الأعمال من منافع إثنائية. وانصب النقاش على ثمانية تحديات رئيسية ينطوي عليها جعل الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل لصالح التنمية، كما نشأت عن استعراضات الأونكتاد للسياسات الاستثمارية والأنشطة الأخرى للمنظمة في مجال الاستثمار. وتتضمن هذه التحديات تحسين الاقتصاد؛ وإقامة الروابط التجارية؛ والتغلب على قيود الحجم المتعلقة بالاقتصادات الصغيرة؛ وتحسين الهياكل الأساسية؛ وزيادة القدرة التنافسية المنهجية؛ ومعاونة الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية؛ وحماية البيئة؛ والمساهمة في بناء السلام.

٤- وأشار المشاركون إلى أن ما يمكن أن يجلبه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المضيفة ليس رؤوس الأموال فحسب وإنما أيضاً التكنولوجيا والدراية الإدارية وإمكانية ولوج أسواق جديدة، بالإضافة إلى توفير فرص العمل والعائدات الضريبية والإسهام في بناء الهياكل الأساسية والقدرات الإنتاجية. بيد أن هذه التأثيرات الإيجابية ليست تلقائية، ويلزم اتخاذ تدابير سياسية لتيسير الاستثمار الأجنبي المباشر و صون المصلحة العامة في التعامل التجاري وتقليل المخاطر إلى أدنى حد مع تحقيق أقصى قدر من الفوائد التي يمكن أن يجلبها الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أكبر نسبة ممكنة من السكان.

٥- وفضلاً عن قيام البلدان بجعل "بيئتها البراجمية" (أي النظم القضائية والشركاء المنشودين لمعاهدات الاستثمار الأجنبي، والحماية المكفولة لحقوق الملكية الفكرية) أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب، يقتضي الأمر منها أيضاً تعزيز بيئتها "المادية"، أي مرافقها العامة وهياكلها الأساسية. ويتعين تعزيز الاستثمار الخاص في الهياكل الأساسية بوسائل من بينها الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وتتسم بأهمية بالغة إقامة هياكل متينة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٦- ويمكن للاستثمار الأجنبي المباشر المساهمة في عملية الانتقال الجارية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وذلك بإنشاء إطار تنظيمي ومؤسسي لاقتصاد قائم على السوق، وتنويع هيكل الملكية، وإصلاح مؤسسات الأعمال التابعة للدولة. وفي الوقت نفسه، يلزم توخي الحذر لتجنب حدوث آثار سلبية من الاستثمار الأجنبي المباشر، مثل عرقلة أو إقصاء مؤسسات الأعمال المحلية والمستثمرين المحليين، وآثار سلبية من السياسات الموضوعة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مثل حدوث سباق نحو القاع فيما يتعلق بالحوافز الضريبية.

٧- وتواجه البلدان الصغيرة مشاكل خاصة في التغلب على قيود الحجم فيما يتعلق باجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه. فقد تكون الأسواق المحلية بالغة الصغر بحيث يتعذر اجتذاب مبالغ استثمار أجنبي كبيرة، ومن الممكن أن يؤدي دخول شركات أجنبية مهيمنة إلى تقويض المنافسة الداخلية المجدية. وسيلزم أن تكون البلدان الصغيرة استباقية في تعزيز الهياكل الأساسية والمهارات، ووضع سياسات العمل، وتيسير التنويع، والتطوير، بغية التغلب على العقبات. والإدارة الرشيدة والاستقرار والجودة والتكلفة وتوافر الهياكل الأساسية ورأس المال البشري أمور بالغة الأهمية أيضاً، شأنها في ذلك شأن تعزيز الأسواق من خلال الاتفاقات التجارية الإقليمية أو الاتفاقات الثنائية مع الاقتصادات الأكبر.

٨- والتصدي للتحديات البيئية للنمو الاقتصادي العالمي يتطلب تعاوناً عالمياً. ويتعين أن يركز هذا التعاون على تعزيز الجهود التي يبذلها القطاع الإنتاجي للمساعدة في الحد من تدهور البيئة باستخدام استثمار أكثر مراعاة للبيئة. وتلزم قواعد وأنظمة حكومية يمكنها توجيه النشاط الاقتصادي إلى مجالات ملائمة بيئياً، مثل استنباط تكنولوجيا أنظف.

٩ - وفضلاً عن هذا، يتعين أن تستند أفضل الممارسات في مجال السياسات الاستثمارية إلى تحليلات محسنة للتكاليف/ الفوائد بغية مراعاة التكاليف الاجتماعية للاستثمارات الأجنبية والفوائد المحتملة لهذه الاستثمارات. وينبغي أن تشمل هذه التقييمات أيضاً السياسات المستخدمة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وللإفادة منه، كما ينبغي أن يتقاسمها جميع أصحاب المصلحة.

١٠ - وتلزم سياسات خاصة بكل بلد لمساعدة الدول النامية على تعظيم مكاسبها الاقتصادية الطويلة الأجل من الاستثمار الأجنبي. ويشكل الاحتفاظ بمؤسسات أعمال صغيرة ومتوسطة تنبض بالحياة وضمان ألا تتسبب أنشطة الشركات الأجنبية في إعاقه أو إضعاف المستثمرين المحليين اعتباراً رئيسياً في هذا الصدد، وهو ما يشكله أيضاً تعزيز حرية أصحاب المشاريع والخصخصة التدريجية. ويمكن للمعاهدات الاستثمارية الثنائية أن تساعد على إيجاد بيئة مؤسسية تمكينية بتعزيز سيادة القانون وتحقيق الاستقرار القانوني الذي تحتاج إليه الشركات، دون المساس بسيادة البلدان المضيفة في أن تقرر أنواع الاستثمارات التي ستسمح بها.

١١ - ومن شأن تحديد أفضل الممارسات السياسية في مواجهة هذه التحديات الاستراتيجية البالغة الاتساع أن يساعد على ضمان أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر قوة إيجابية ومستدامة في عملية التنمية في جميع البلدان، تمكن الدول الأعضاء من اغتنام الفرص ومواجهة تحديات العولمة من أجل التنمية. وسلط الضوء أيضاً على دور وكالات تشجيع الاستثمار والتعاون المعزز بين الأونكتاد والرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار.

١٢ - ويظل إيجاد بيئة مؤسسية تُمكن البلدان من مواجهة هذه التحديات يشكل مهمة سياسية رئيسية لجميع البلدان، وبصفة خاصة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ولمعالجة هذه المسألة، ينبغي لرسمي السياسات أن يفيدوا من الدروس المستخلصة من التجارب الناجحة والإخفاقات السابقة. ومن الممكن أن تفيد في هذا الصدد مجموعة أدوات السياسات، التي أعدت على أساس تجربة تنفيذ الإطار السياسي للاستثمار الذي وضعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وينبغي أيضاً أن يشارك راسمو السياسات في عملية تعلّم جماعي ترمي إلى تبادل أفضل الممارسات. وينبغي نشر هذه الممارسات على نطاق واسع، وذلك عبر وسائل من بينها الحوار بين الدول، على النحو المطلوب في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية لعام ٢٠٠٧ وفي توافق آراء مونتريري بشأن تمويل التنمية.

١٣ - والأونكتاد، بوصفه محفل بناء توافق الآراء الدولي بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية، في وضع جيد يمكنه من العمل على وضع قائمة حصرية بأفضل الممارسات بغية مساعدة البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية على القيام بأعمال استثمارية من أجل تنميتها.